السلطة الوطنية الفلسطينية

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

نشرة إحصائية خاصة بأعضاء المجلس التشريعي أيار 2005

فـيما يلي عرض موجز حول أحدث الإحصاءات الرسمية المتوفرة حول سوق العمل والبطالة، الفقر، أثار جدار الضم والتوسع بالإضافة الجرائم والضحايا في الأراضي الفلسطينية.

الواقع السكاني والاجتماعي في الأراضي الفلسطينية

- قدر عدد السكان في نهاية شهر نيسان 2005، بحوالي 3.7 مليون نسمة، منهم 63.1% في الضفة الغربية و36.9% في قطاع غزة.
- تشكل نسبة الأطفال (اقل من 18 سنة) من السكان 52.8% أي انه من بين كل 100 فرد هناك 53 فرداً أعمارهم تقل عن 18 سنة نهاية شهر نيسان 2005.
- معـدل وفيات الرضع لكل ألف مولود في الأراضي الفلسطينية 24.6 لعام 2003 بواقع 20.7 للضفة الغربية و30.2 لقطاع غزة.

واقع سوق العمل الفلسطيني:

- انخفضت نسبة المشاركة في القوى العاملة[1] من 43.5% خلال الربع الثاني 2000 إلى 39.7% خلال الربع الأول 2005، وتعتبر منخفضة إذا ما قورنت مع إسرائيل والتي تصل فيها نسبة المشاركة في القوى العاملة إلى 54.5%.
- بلغت نسبة العاطلين عن العمل (البطالة)[2] من بين المشاركين في القوى العاملة في الربع الأول 2005 إلى 26.3% أي أكثر من ربع المشاركين في القوى العاملة، بواقع 22.6% في الضفة الغربية و34.0% في قطاع غزة.
- تصـل نسبة البطالة بين النساء المشاركات في القوى العاملة إلى 20.2% مقابل 27.4% من بين الرجال. ويقدر عدد العاطلين عن العمل بحوالي 208 آلاف شخص، بواقع 122 ألف في الضفة الغربية و86 ألف في قطاع غزة.
- تعتبر نسبة العاطلين عن العمل في الأراضي الفلسطينية عالية جداً مقارنة مع الدول الأخرى، فمثلاً تصل نسبة البطالة في الأردن إلى 12.5% وفي إسرائيل تصل إلى 10.7%.
- بلغـت نسـبة البطالة في التجمعات التي تأثرت بجدار الضم والتوسع 30.9% (25.2% غرب الجدار مقابل 31.6% شرق الجدار).
- 13.2% مـن الأسر أو أحد/بعض أفرادها في التجمعات التي تأثرت بالجدار تلقوا مساعدات خلال شهر حزيران 2004، وقد توزعت هذه النسبة بواقع 7.3% في التجمعات الواقعة غرب الجدار، و13.9% في التجمعات الواقعة شرق الجدار.

---

[1] نسبة المشاركة في القوى العاملة : تمثل عدد الأفراد داخل القوى العاملة(العاملون والعاطلون) مقسوما على عدد الأفراد 15 سنة فأكثر

[2] نسبة البطالة : تشمل جميع الأفراد 15 سنة فأكثر ولم يعملوا أبدا في أي نوع من الأعمال وكانوا مستعدين للعمل وقاموا بالبحث عن العمل بشتى الوسائل خلال فترة الإسناد (خلال الأسبوع الذي يسبق تاريخ الزيارة) مقسوما على الأفراد 15 سنة فأكثر داخل القوى العاملة

السلطة الوطنية الفلسطينية

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

نشرة إحصائية خاصة بأعضاء المجلس التشريعي أيار 2005

- في الربع الأول من عام 2005، احتلت محافظة جنين النسبة الأعلى للبطالة والتي وصلت فيها النسبة إلى 29.4%، ويليها محافظة الخليل ووصلت النسبة فيها إلى 27.4%.
- أدنى نسبة للبطالة في الضفة الغربية كانت في محافظة بيت لحم، حيث وصلت النسبة إلى 12.4%.
- احتلت محافظة خان يونس في قطاع غزة النسبة الأعلى للبطالة والتي وصلت إلى 36.6% ويليها شمال غزة 36.2%. بينما أدنى نسبة للبطالة في قطاع غزة كانت في محافظة رفح والتي وصلت إلى 30.1%.

توزيع العاطلين عن العمل على المحافظات ومعدل البطالة حسب المحافظة خلال الربع الأول من عام 2005

المحافظة	عدد العاطلين عن العمل	نسبة العاطلين عن العمل في المحافظة إلى مجموع البطالة في الأراضي الفلسطينية	معدل البطالة في المحافظة
جنين	17995	%8.6	%29.4
طوباس	2641	%1.3	%24.2
طولكرم	10452	%5.0	%25.4
نابلس	18472	%8.8	%23.0
قلقيلية	4885	%2.3	%20.5
سلفيت	2601	%1.2	%18.0
رام الله والبيرة	11009	%5.3	%17.4
أريحا	1512	%0.7	%14.8
بيت لحم	4057	%1.9	%12.4
القدس	17654	%8.5	%19.8
الخليل	31036	%14.9	%27.4
شمال غزة	15879	%7.6	%36.2
غزة	31583	%15.1	%32.4
دير البلح	13737	%6.6	%35.2
خانيونس	17278	%8.3	%36.6
رفح	8022	%3.8	%30.1
الأراضي الفلسطينية	**208814**	**%100**	**%26.3**

السلطة الوطنية الفلسطينية

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

نشرة إحصائية خاصة بأعضاء المجلس التشريعي أيار 2005

- يعتبر قطاع الخدمات المشغل الأساسي للعاملين، حيث تصل نسبة العاملين في قطاع الخدمات (تشمل الصحة والتعليم والإدارة العامة) إلى 35.8% في الربع الأول من عام 2005، بواقع 50.1% من بين العاملين في قطاع غزة و33.2% في الضفة الغربية و11.3% من بين العاملين في إسرائيل.
- قطاع التجارة والمطاعم والفنادق يحتل الترتيب الثاني بعد قطاع الخدمات كمشغل للعاملين في سوق العمل المحلي، حيث تصل النسبة إلى 20.7% من بين العاملين في الضفة الغربية و14.8% في قطاع غزة. ويلي قطاع التجارة قطاع الزراعة والصيد، حيث يشغل 14.4% من بين العاملين في الضفة الغربية و13.2% في قطاع غزة.

مؤشرات الفقر:

- انخفض الدخل الشهري الوسيط للأسرة من 2300 شيقل قبيل الانتفاضة إلى 1500 شيقل مع نهاية الربع الرابع لعام 2004.
- 55.6% من الأسر انخفض دخلها الشهري مقارنة بما كانت عليه قبل الانتفاضة، منها 55.3% فقدت أكثر من نصف دخلها خلال الفترة ذاتها.
- 31.7% من الأسر تعتمد على الرواتب والأجور من القطاع الخاص كمصدر رئيسي للدخل بغض النظر عن قيمة هذا الدخل
- 21.6% تعتمد على الأجور والرواتب من الحكومة كمصدر رئيس للدخل خلال الربع الرابع 2004
- 58.2% من الأسر خفضت نفقاتها على الحاجات الأساسية خلال السنة الماضية
- 22% من الأسر أو أحد/بعض أفرادها في الأراضي الفلسطينية تلقوا مساعدات خلال الربع الرابع لعام 2004 في حين أن 67.5% أكدت حاجتها للمساعدة بغض النظر أو عدم تلقيها لمساعدات سابقة.

أثر جدار الضم والتوسع على التجمعات الفلسطينية (آذار 2004، تموز 2004)

- 270,558 ألف دونما تم مصادرتها حتى نهاية شهر شباط 2004، كانت معظمها في منطقة شمال الضفة الغربية بنسبة 87.7%.
- 3.4% من الأفراد الفلسطينيين في التجمعات التي تأثرت بالجدار تركوا التعليم بسبب الوضع الأمني، (5.3% يقيمون غرب الجدار و3.1% يقيمون شرق الجدار)، فيما يلاحظ أن 26.0% من الأفراد الفلسطينيين تركوا التعليم في التجمعات التي تأثرت بالجدار بسبب الوضع الاقتصادي المتردي لأسرهم، (31.7% غرب الجدار و25.2% شرق الجدار).

السلطة الوطنية الفلسطينية

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

نشرة إحصائية خاصة بأعضاء المجلس التشريعي أيار 2005

- بلغت نسبة الأفراد الذين يقيمون غرب جدار الضم والتوسع في شمال الضفة الغربية والذين غيروا مكان إقامتهم 2.8%، مقابل 16.7% للذين يقيمون شرق الجدار، فيما بلغت النسبة في وسط الضفة الغربية 39.6% للذين يقيمون غرب الجدار و18.0% للذين يقيمون شرق الجدار، أما في جنوب الضفة الغربية، فقد بلغت نسبة الذين غيروا مكان الإقامة 15.8% للذين يقيمون غرب الجدار و13.1% للذين يقيمون شرق الجدار.
- 30.6% من الأسر الفلسطينية أو أحد أفرادها في التجمعات التي تأثرت بالجدار انفصلت عن الأقارب (45.3% غرب الجدار و28.8% شرق الجدار). و2.6% من الأسر الفلسطينية في التجمعات التي تأثرت بالجدار انفصل عنها الأب (1.8% غرب الجدار و2.7% شرق الجدار).
- 80.7% من الأسر الفلسطينية الواقعة غرب جدار الضم والتوسع شكل لها الانفصال عن الخدمات الطبية (المستشفيات والمراكز الطبية) في مراكز المدن عائقا في الحصول على الخدمات الصحية، مقابل 48.6% للأسر الواقعة شرق جدار الضم والتوسع.
- بلغت نسبة الأسر التي تم مصادرة أراضيها كليا 9.1% من الأسر التي تقيم غرب الجدار و24.9% من الأسر التي تقيم شرق الجدار، فيما بلغت نسبة الأسر التي تقيم غرب الجدار والتي تم مصادرة جزء من أراضيها 19.9%، و20.3% من الأسر التي تقيم شرق الجدار. ويلاحظ من خلال النتائج أن معظم الأراضي التي تمت مصادرتها في التجمعات التي تأثرت بالجدار كانت تستخدم لأغراض الزراعة حيث بلغت نسبتها 86.0%.

واقع الجريمة والضحية

- ارتفاع نسبة الأسر التي تعرضت لأفعال إجرامية خلال عام 2004، حيث بينت نتائج المسح أن 11.3% من الأسر في الأراضي الفلسطينية تعرضت لأفعال إجرامية، بينما كانت هذه النسبة 5.6% و5.1% للعامين 1996 و1999 على التوالي.
- في عام 2004 كان هناك ارتفاع حاد في نسبة الأسر التي تعرضت لاعتداءات وتحرشات الجيش الإسرائيلي والمستوطنين في الأراضي الفلسطينية. حيث وصلت هذه النسبة 7.1% مقابل 1.3% في عام 1999 .
- بالنسبة للأسر التي تعرضت للاعتداء في الأراضي الفلسطينية فقد كانت النسبة 1.2% في عام 1996 وانخفضت إلى 0.4% عام 1999 ثم عادت وارتفعت في عام 2004 لتصل إلى 1.5%.
- انخفضت نسبة الأسر التي تعرضت للتهديد في الأراضي الفلسطينية من 1.3%عام 1996 إلى 0.4% عام 1999، ثم ارتفعت إلى 0.6% عام 2004.
- بلغت النسبة المئوية للأفراد الضحايا الذين تعرضوا لفعل إجرامي داخل المنزل 44.8% في عام 2004، في حين كانت هذه النسبة 23.5% و16.5% للعامين 1996 و1999 على التوالي.

السلطة الوطنية الفلسطينية

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

نشرة إحصائية خاصة بأعضاء المجلس التشريعي أيار 2005

- حصول انخفاض كبير على النسبة المئوية للأفراد الضحايا الذين تعرضوا لفعل إجرامي وقاموا بالتبليغ عن الجريمة حيث كانت في العامين 1996 و1999 (40.2% و43.2%) على التوالي، مقابل 29.3% في عام 2004.
- فيما يتعلق بالنسبة المئوية للأفراد الضحايا الذين لم يبلغوا عن الحادث بسبب حل الموضوع شخصيا أو عشائريا فقد ارتفعت من 10.7% عام 1999 إلى 30.0% عام 2004، كما ارتفعت نسبة الأفراد الذين لم يبلغوا عن الحادث بسبب عدم الرغبة في تدخل الشرطة من 10.7% عام 1999 إلى 20.7% عام 2004.
- بلغت النسبة المئوية للأفراد الذين تعرضوا لأفعال إجرامية تسببت لهم بأضرار مادية تقدر بألف دينار أردني أو أكثر 21.2% عام 2004 فيما كانت هذه النسبة 15.3% و 14.7% خلال العامين 1996 و1999 على التوالي.
- انخفضت نسبة الأفراد الذين تعرضوا لفعل إجرامي وتحملوا عبء الأضرار المادية للفعل الإجرامي، إلى 78.6% عام 2004 مقارنة مع 85.8% و88.7% للعامين 1996 و1999 على التوالي.

انتهـــــــى